ملخص الدراسة

بدأت محاولات دراسة العلاقات الدولية ببدايات متواضعة فرضتها ضرورات وواقع السياسة الدولية في تلك المرحلة، حيث سيطرت الاهتمامات الرسمية بالعلاقات والاتفاقيات والوثائق والمعاهدات الدبلوماسية على حقل العلاقات الدولية، ولكن أدت التطورات التي شهدتها التفاعلات الدولية، بالإضافة إلى تطور العلوم الاجتماعية واتجاهها نحو مزيد من التخصص والاستقلال عن الحقول المعرفية الأخرى، إلى تغير هذه الاهتمامات نحو أفق اوسع.

لقد شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها وتشابك مشاكلها، وبلغت دراسة العلاقات الدولية درجة من التعقيد والتشابك ، بحيث تعددت مناهجها واتجاهاتها وطرق دراستها وفهمها، ومع إنتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت نظريتي الواقعية والمثالية في حوار وجدال حول أفضلية كل منهما في فهم وتفسير الواقع الدولي الجديد وخاصة ظاهرة الصراع، وأسباب اندلاع الحروب الكونية واحتمالات اندلاعها مرة أخرى، وكذلك السبل المتاحة لمنع ذلك، وسميت تلك الحوارات بالحوار الأول في مجال نظريات العلاقات الدولية واستمرت هذه الحوارات فترة طويلة وتحديداً بين الحربين العالميتين، وامتدت وفقا لتعبير (إدوارد كار) لمدة ثلاثين عاماً ولم تحسم إلا باندلاع الحرب العالمية الثانية التي أيدت فرضيات النظرية الواقعية في تفسير الواقع الدولي وهو ما انعكس على علاقة الواقعية بعلم العلاقات الدولية.

وقد ترسخت علاقة النظرية الواقعية بالعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الواقعية هي النموذج المعرفي المسيطر في الدراسات الغربية نظراً لقدرتها على تفسير أسباب قيام الحروب، واستمرت هيمنة الواقعية علي منطلقات البحث والدراسة في حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة من خلال كتابات ابرز المفكرين والسياسيين الواقعيين في تلك الفترة أمثال (ريمون آرون) و(إدوارد كار) و(هانز مورجانثو) و(جورج كينان) و(هنري كسينجر).

حيث مرت الواقعية خلال سبع العقود الماضية بتطورات متلاحقة واستحدث منظروها صوراً عديدة لها في محاولات دائمة لإبقاء توجههم التحليلي في الصدارة ولإثبات أن الواقعية ليست مجرد نظرية وإنما هي نموذج فكري وإطار معرفي أشمل قادر على فهم وتفسير التحولات المتلاحقة في العلاقات الدولية بما في ذلك إنتهاء الحرب الباردة وصعود قوى عالمية جديدة وتراجع أخرى.

شهدت العلاقات الثنائية الروسية - التركية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين حالة من التطور والنشاط المتزايد، فعلى الرغم من الإرث العدائي الممتد بين تركيا العثمانية وروسيا القيصرية بسبب الصراع على النفوذ الذي عمقه تجاورهما الجغرافي وعوامل التاريخ والثقافة والسياسة والنزعة الدينية، بالإضافة إلى طبيعة التحالفات السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن المتغيرات السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية التي

شهدتها الدولتان في بداية القرن الحادي والعشرين شكلت فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقتهما السابقة كدولتين متجاورتين تسعى كل منهما إلى استعادة دورها الفاعل إقليميا من جانب وإعادة إحياء مكانتها التاريخية على مستوى العالم من جانب آخر، وقد أدرك الطرفين أهمية العوامل الاقتصادية في تحقيق البرامج السياسية والأهداف الاستراتيجية المنشودة وبالتالي ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما ولا سيما أن هناك وفرة وتنوع للمصالح المتبادلة بين الطرفين.

إشكالية الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:-

ما مدى نجاح النموذج الواقعي في تفسير تطورات السياسة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وكيف يمكن تفسير العلاقات الروسية التركية الراهنة وفقا لمنظور الواقعية المعاصرة؟

فرضيات الدراسة

1. ما واقع العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟
2. ما أبرز التطورات الفكرية والتنظيرية التي شهدها النموذج الواقعي في تفسير السياسة الدولية عبر تاريخه ؟
3. ما أهم التغيرات المفصلية التي شهدتها السياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وقدرة النموذج الواقعي على تفسيرها ؟
4. ما مدى قدرة الواقعية على تفسير تطور العلاقات الروسية التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟
5. ما دوافع كل من روسيا وتركيا لتطوير علاقاتها الثنائية ؟
6. ما دوافع تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين؟

حدود الدراسة

الحدود المكانية : تركيا وروسيا .

الحدود الزمنية : من الفترة 1991 الى 2023م .

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية :

1. التعرف على النظريات الكبرى في العلاقات الدولية .

2. التعرف على النظرية الواقعية واتجاهاتها المختلفة وتفسير ما لطبيعة العلاقات الدولية.
3. التعرف على تاريخ العلاقات الروسية التركية.
4. تحليل طبيعة العلاقات الروسية التركية.
5. تحديد مكانة القوة والعلاقات الاقتصادية في تطور العلاقات الروسية التركية.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في جانبين الأهمية العلمية أو الأكاديمية والأهمية العملية أو التطبيقية.

1- الأهمية العلمية :-

تمثل هذه الدراسة مساهمة متواضعة في المكتبة العربية من خلال تطرقها إلى دراسة تأخذ طابعاً نظرياً في العلاقات الدولية وهي النظرية الواقعية (كنموذج معرفي) وقدرتها على تفسير التطورات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال دراسة تطور العلاقات الروسية التركية، وإلى جانب ذلك تتناول النظريات المنافسة للواقعية وفرضياتها وقواعدها للتفسير والانتقادات التي وجهتها هذه النظريات للواقعية.

2- الأهمية العلمية :-

تكتسب الدراسة أهميتها العملية من ارتباطها بالواقع العملي للسياسة الدولية من خلال دراسة حالة العلاقات الروسية التركية، ومدى تأثير نظريات العلاقات الدولية وتحديداً الواقعية على صناع القرار في تلك الدول وبالتالي فهم مدى ارتباط الواقع السياسي الدولي بالنظريات الكبرى في العلاقات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن تنافس وتعاون روسيا وتركيا في منطقة الشرق الأوسط يخلق فرص ويضع تحديات لابد لصناع القرار في المنطقة العربية من الاستفادة منها والحد من تحدياتها.

منهج الدراسة

بناء على الخلفية الرئيسية للبحث والمتمثلة في اختبار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ومقولاتها وإمكانية تحليلها وتفسيرها للعلاقات الدولية فإن الدراسة ستعتمد على أكثر من منهج بهدف الوصول إلى مقاربات منهجية، وسوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لعرض النظرية الواقعية من مصادرها الأساسية وتوضيح مفاهيمها وفرضياتها وقواعدها للتفسير، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي.

كما ستعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في دراسة تطور العلاقات الروسية التركية باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لتتبع مسار تطور العلاقات الدولية بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهج التاريخي للوصول إلى إجابات علمية ومنهجية لتساؤلات الدراسة.

وفي المنهج الاستقرائي ينتقل الباحث من الجزيئات إلى الكليات، أو من الجانب الخاص إلى الجانب العام في العلاقات الدولية من خلال جمع الأجزاء وتتبعها للوصول إلى كليات الظواهر الدولية.

كما ستلجأ الدراسة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث ولا يتوقف عند مجرد الوصف والسرد وإنما يدرس تلك الأحداث ويحللها ويفسرها ويقارن بينها على أسس علمية منهجية تساعد على فهم الماضي وتفسير وقائع الحاضر ومحاولة استشراف المستقبل.

المحور الأول : القوة التفسيرية للنظرية الواقعية وتحديات التغيير في السياسة الدولية

جاءت اتجاهات التحليل للسياسة الدولية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة مباشرة لتفاقم الصراعات الدولية واتجاه بعض القوى الكبرى إلى خلق مراكز قوة **بنقلها وتأثيرها لإشادة واقع دولي** يوائم مصالحها، ويحقق لها التفوق على خصومها مهما كانت المضاعفات التي يتركها هذا المسلك على توازن النظام الدولي واستقراره ومع فشل الأطروحات الليبرالية في التعامل مع المبررات التي أسهمت في اندلاع الحرب العالمية الثانية تم إعادة طرح أفكار (ثيوسيديدس)، و(ميكيافيلي) و(هوبز) و(كلاوزفيتز)، لتنتشر مجدداً فيما يسمي بـ (المدرسة الواقعية) في العلاقات الدولية.

والمنظور الواقعي بطبيعة الحال ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف بـ الواقعية الكلاسيكية التقليدية، والواقعية البنيوية أو النسقية أو الجديدة، وقد تناولت إطاراً تفسيرياً لواقع السياسة الدولية من خلال جملة التصورات المحيطة بإشكالية مركزية الدولة في العلاقات الدولية باعتبارها أداة أو وحدة تحليل رئيسية.

الجدول (1) : الاتجاهات النظرية للواقعية حسب تيموثي دن

نوع الواقعية	أبرز المفكرين	أبرز النصوص	الأفكار الكبرى
الواقعية البنيوية الأولى (الطبيعة البشرية)	ثيوسيديدس	الحرب البيلوبونيزية	السياسة الدولية تسير بدافع من الصراع على السلطة تكمن جذوره في الطبيعة البشرية، أما العدالة والقانون والمجتمع ليس لهما مكانة أو مطوقة.
	مورجنثاو	السياسة بين الأمم	
الواقعية التاريخية أو العملية	مكيافيللي هار	- الأمير - أزمة الأعوام 1919-1939 من القرن العشرين	تقر الواقعية السياسية بأن المبادئ تخضع للسياسات، وتكمن المهارة القصوى الزعيم الدولة في تقبله أشكال سياسة القوة المتقلبة في ميدان السياسة الدولية وتكيفه مع ذلك.
الواقعية البنيوية الثانية (النظام الدولي)	- روسو - والتز	- حالة الحرب - نظرية السياسة الدولية	النظام الفوضوي وليس الطبيعة البشرية هو الذي يدفع إلى الخوف والشك وانعدام الأمن، ويمكن أن ينشأ الصراع حتى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة اتجاه بعضها البعض
الواقعية الليبرالية	- هوبز - هيدلي بول	- اللفياثان - المجتمع الفوضوي	يمكن امتصاص الفوضى الدولية من قبل الدول التي لها القدرة على ردع الدول الأخرى عن العدوان، والقدرة على استنباط قواعد أولية كأسس لتعايشها.

المصدر: تيموثي دن (الواقعية)، في جون بيليس وستيف سميث محرّران، عولمة السياسة العالمية (الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص 236.

يصنف مايكل دويل Michael Doyle اتجاهات الرواد الأوائل للواقعية إلى أربعة وهي:

الواقعية المركبة أو المعقدة Complex لـ (ثيوسيديدس)، والواقعية الأصولية Fundamentalist لـ (ميكا فيلي)، والواقعية البنيوية أو الهيكلية Structuralist لـ (هوبز)، والواقعية الدستورية Constitutionalist لـ (روسو). [1]

وهذه الأسماء يمكن اعتبارها بمثابة أباء مؤسسين لما يمكن تسميته جذور رؤية النموذج المعرفي الواقعي لعلم السياسة، والخلفية الفكرية لأهم العناصر المفاهيمية التي اسست بدورها لافتراضات نظرية تركز على علاقات القوة والصراع على القوة والمصلحة القومية، والخطوط العريضة لأهم القواعد التفسيرية التي قدمها النموذج الواقعي للسياسة الدولية، وأبرز القضايا التي تسيطر على أفضليات الدول في سياساتها الخارجية، وتجسد المدرسة الواقعية التفاعلات الدولية من خلال التعبير عن تعقيداتها وفقا لمفاهيم المصلحة والقوة التي جاءت معبرة عن الدعائم التحليلية الأفكار مؤسس النظرية الواقعية (هانز مورجانثو) إذ تتحدد المصلحة من خلالها في إطار القوة التي بدورها ترتسم في نطاق التأثير أو السيطرة بمعنى حجم ومدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، مما يجعل المصلحة القومية محور الارتكاز المحرك لسياسات الدول الخارجية. [2]

وبالمقابل تمثل القوة النتائج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، وإن التفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في تأثيرها السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ويرى كولين هاي Colin Hay أن المفاهيم المفتاحية للنموذج الواقعي هي: (الأمن السيادة، المصلحة القومية، سياسة القوة). [3]

لاحظ دعاة هذه المدرسة أن المجتمع الدولي تحول إلى ساحة سباق نحو القوة دون أي اعتبار للمبادئ الأخلاقية والمثالية، ورأوا أن مبدأ توازن القوى هو الوسيلة الممكنة لتحقيق العدالة والتخفيف من حدة الأنانية والتسلط، رغم أن هذا المبدأ قد يعجز عن منع النزاعات ما بين الدول لاسيما في ظل غياب مجتمع دولي حقيقي.

حيث إن المجموعات الدولية المتنافسة تتصرف بناء على ما تمتلكه من إمكانيات مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني أو أخلاقي وانطلاقاً من ذلك تعتبر النظرية الواقعية أن العلاقات السائدة في المجتمع علاقات صراع مستمر تسعى الدول من خلالها إلى زيادة قوتها وفقاً لمصالحها واستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى وبالتالي، فإن الدولة تمثل النواة الأساسية في السلوك الخارجي الدولي وحجر الزاوية في

(1) Michael W. Doyle: Ways of War and Peace (New York: W. W Norton & Company, 1997) p 44

(2) إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط5، 1987) ، ص 18.

(3) Colin Hay: Political Analysis: A Critical Introduction (Hampshire: palgrave, 2002) p 19

النظام الدولي دون أي اعتبار لضرورات التوافق في المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف في النظام الدولي، ولعل التناقض في مصالح الدول هو ما يسهم في إندلاع الحروب. (1)

سيطرت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على التفكير الاستراتيجي خلال الحرب الباردة إذ تمحورت الخلافات الدولية خلال تلك المرحلة حول قضايا إيديولوجية تبلورت في مشكلات الأمن القومي والعسكري لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى جانب وسائل الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومشكلات المجالات الحيوية أو مناطق النفوذ.

وانطلاقاً من ذلك، فإن معظم الباحثين الواقعيين يرون بأن الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية، وأن الفاعلين الآخرين لا يمثلون إلا كيانات تترجم إرادة الدولة ولكن من خلال واجهات أخرى، ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي (هانز مورجانثو)، و(ريمون ارون) و(كوينسي رايت) و(فيرالي) الذين يرون بأن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط، ويعرفونها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها. (2)

أما فيما يتعلق بدور الفاعلين غير الحكوميين في العلاقات الدولية فإن النظريات الواقعية وبشكل خاص الواقعية التقليدية تؤكد بأن الدولة هي الوحدة الأساسية (إن لم تكن الوحيدة) في العلاقات الدولية، وما عداها من منظمات وشركات ومؤسسات وأفراد لا تلعب إلا دوراً هامشيا وثانوياً. (3)

وأية علاقات أخرى لا تتدخل فيها الدولة كطرف لا يمكن بحثها من ضمن العلاقات الدولية، ومن هنا فإن الدولة هي الفاعل الأساسي والفواعل الأخرى في السياسة العالمية تحتل مكانة أقل أهمية، وإن سيادة الدولة تعكس وجود مجتمع سياسي مستقل يمتلك سلطة حاكمة على إقليمها الأرضي. (4)

وتأسيساً على ذلك ترى النظريات الواقعية أن المنظمات الدولية كفاعل من غير الدول لا تمثل تهديداً لسلطة الدولة، بل ما تسعى إليه في العديد من الحالات هو التأثير على الدول من أجل المحافظة على تعهداتها أو المواءمة بشكل أكبر

(1)إسماعيل مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987)، ص 23.

(2) محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، (دار زهران للنشر، عمان، 1997)، ص 109.

(3) حسن حاج على، المداخل والتوجيهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية (هيئة الاعمال الفكرية، مجلة أفكار جديدة، الخرطوم، العدد 9، ابريل - يونيو 2004)، ص 171 .

(4) John baylis Steve Smith: The Globalization of World Politics, (London: Oxford University press. 2nd edition, 2008) p 155

مع المعايير الدولية، ووفقاً لهذه الرؤية فإن هذه المنظمات لا تعمل من أجل أن تحل محل الدولة ولكن من أجل أن تجعلها تعمل. (1)

ولكن الواقعيين لا يستبعدون إمكانية أن تتعاون الدول أحياناً من خلال هذه المؤسسات وتستفيد من هذا التعاون، بل إن الدول الأكثر قوة في النظام الدولي تخلق وتشكل المؤسسات لكي تحتفظ بنصيبها من القوة العالمية، لذا تتمثل النظرية الواقعية للمؤسسات في أنها (ساحات الممارسة علاقات القوة) Arenas Acting out Power Relationships of، وتخدم الدول ذات القوة على حساب الدول الضعيفة التي ترغم في بعض الأحيان على الخضوع للنظام الدولي. (2)

وعلى الرغم من أن النظرية الواقعية في العلاقات الدولية قد شهدت تطورات داخلية من خلال إسهامات بعض المفكرين الذين طرحوا رؤى جديدة وقواعد مبتكرة للتفسير، وجاءوا بقراءات من زوايا أخرى لبعض المفاهيم الأساسية في النموذج المعرفي الواقعي كالواقعية الهيكلية لـ (كيث والترز)، والواقعية الميركانتلية لـ (روبرت غيلين)، والواقعية الدفاعية الهجومية التي طورها مجموعة من الباحثين المعاصرين، إلا أنها كانت مبنية في جلها على الفرضيات الأساسية التقليدية للنظرية الواقعية، وبقيت تركز على تفسير السياسة الخارجية بالرجوع إلى تقاليد الواقعية الفنية في معظم أطروحاتها.

الواقعية الهيكلية أو (الواقعية الكلاسيكية الجديدة) Neoclassical Realism أسسها (كينيث والتز) في كتابه (نظرية السياسة الدولية) 1979 (Theory of International Politics)، وقد قام من خلالها بانتقاد الواقعيين التقليديين من أمثال (مورجانثو) و(كيسنجر) و(ريمون أرون) و(ستانلي هوفمان) لسماحهم بمزج السياسة الداخلية بنظرياتهم عن الصراع، وقد سعى للتفسير السياسات الدولية على أساس بنية النظام الدولي وحدها دون أي اعتبار على الإطلاق للطابع الداخلي للأمم المكونة له، ومنقى النظريات التي تفتر السياسة الداخلية نظريات اختزالية. (3)
يرى (والتز) Kenneth Waltz أن ظاهرة (الاعتماد المتبادل) مثلها مثل مفاهيم سياسية دولية أخرى، تبدو بشكل مختلف عندما ينظر إليها من خلال نظريته الواقعية الجديدة، فمثلاً يعتقد الكثيرون بأن تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل ينعكس إيجابياً لصالح التغيير السلمي، ولكن من ناحية أخرى فإن تنامي هذه الظاهرة يؤدي إلى تنامي الاحتكاك

(1) مروة محمود فكري، اثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات، دراسة نظرية (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ط1،2004)، ص 62.

(2) Rober Gilpin: U.S Power and the multinational Corporations (New York: basic Books, 1975) p 174.

(3) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993) ص 338.

المباشر وازدياد نسبة احتمال الصراعات العرضية، وإن الحروب الأهلية الطاحنة والحروب العالمية الأكثر دموية وقعت في فترات كانت مأهولة بشعوب متقاربة ومتشابهة وشؤونها كانت أكثر ارتباطاً ببعضها من أي وقت آخر.[1]

ويرى أن الدول القومية Nation-states هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، وأن النظام الدولي نظام فوضوي، وأن سلوكيات الدول يمكن تفسيرها عن طريق توضيح الضغوط التي تمارس عليها جزاء المنافسة الدولية، التي تحدد اختياراتها وتعيقها.

يهدف (والتز) من الواقعية الجديدة إلى توضيح الأنماط التكرارية لسلوك الدولة، حيث يرى أن السياسة الدولية عملية مستمرة من التنافس بين الفاعلين الدوليين (الدول القومية) بسبب غياب وجود سلطة مركزية عليا فوق الدولة (الطبيعة) الفوضوية للنظام الدولي، تفرض قيوداً عليها وتقودها نحو تبني سياسات معينة، وبسبب سعي الدول نحو البقاء (Survival) وضمان أمنها القومي.[2]

يوضح (والتز) في كتابه (النظرية السياسة الدولية) أن هذه النظرية ليست في السياسة الخارجية، ولا تحاول التنبؤ ببعض التصرفات والتحركات الرسمية لبعض الدول أو شرحها، لكنها (توضح المبادئ العامة للسلوكيات التي تحكم العلاقات بين الدول، في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي) فهي ليست نظرية (اختزالية) كالواقعية الكلاسيكية بل إنها تتعامل مع أحداث تقع في مستوى الدول وما تحتها وما فوقها (العابرة للوطنيات)، أما النظريات الاختزالية كالواقعية الكلاسيكية، فإنها توضح فقط سلوك (الأجزاء) دون النظر إلى السياق العام الذي توجد فيه الدول هيكل النظام، حيث يرى (والتز) أن التركيز على تحليل ما يجري داخل الدول لا يساعد على فهم السياسة العالمية.[3]

وهو يفرق بين مفهومي السيادة والاستقلال الذاتي ويرى بأن كون الدولة ذات سيادة فإن هذا لا يعني أنها تعمل ما يحلو لها وأنها في معزل من تأثيرات الآخرين، فسيادة الدولة لا تعني أبداً أنها في عزلة عن الآثار المترتبة من أفعال الدول الأخرى، وإن الدول ذات السيادة نادراً ما تمتعت بحياة حرة وكون الدولة ذات سيادة ومعتمدة على غيرها في الوقت نفسه فإن هذا الأمر لا ينطوي على تناقض.[4]

(1) Kenneth Waltz: Theory of International politics (USA Addison Wesley Company, 1979) p 138.

(2)Kenneth Waltz: Theory of International Politics, op. cit. pp (113-117).

(3) ستيفن والت، العلاقات الدولوية: عالم واحد ونظريات عدة (الثقافة العالمية، 1998) ص 9.

(4) Kenneth Waltz: Politics Structures, in R. Keohane (ed.): neo-realism ans Its Crities (New York: Colombia University press, 1986) p 90.

الجدول (2) الفرق بين الواقعية الكلاسيكية / الدفاعية / الهجومية حسب جون ميرشايمر.

الأسئلة المطروحة	إجابة الواقعية الكلاسيكية	ة الواقعية الجديدة - الدفاع	ة الواقعية الجديدة الهجوم
ما هي الأسباب التي تجعل الدول تتنافس من أجل القوة؟	الرغبة في الحصول على القوة متأصل في طبيعة الدول.	بنية النظام "الفوضوية"	بنية النظام "الفوضوية"
ما حجم القوة الذي تريده الدول؟	كل القوة التي تستطيع الحصول عليها، تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.	ليس أكثر مما عندها تسعى الدول إلى المحافظة على ميزان القوى القائم.	كل ما تستطيع الحصول عليه من قوة تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.

المصدر: عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 50.

يؤكد أنصار الواقعية الجديدة أن رفض الدور الرئيسي للدولة في السياسة الدولية، لا يكون إلا في حالة أن تصل قوة الفاعلين الآخرين مستوى مكافئاً لقوة الدول العظمى، وليس فقط أن تفوق قوتهم قوة بعض الدول الضعيفة وإن سلوك المؤسسات العالمية يعد جزءاً من العمليات التي تتم داخل الأجهزة العالمية وهناك فرق بين الأجهزة وبين ما يتم داخلها من إجراءات ويتحدى أو التزم إمكانية إدارة عمليات العولمة من خلال بناء مؤسسات دولية مؤثرة، ويجادل بأن تأثير تلك المؤسسات يعتمد على مدى تأييد القوى العظمى لها. [1]

أما عن أهم افتراضات النظرية الواقعية الحديثة فيجملها عدد من الباحثين في النقاط التالية : [2]

1- **الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية:** لأنها الطرف الفاعل الوحيد الذي يحتكر حق استخدام القوة العسكرية بصورة شرعية، ولا يوجد لدى أي طرف دولي آخر مؤسسات أو تكوينات عابرة للقوميات من القدرات ومصادر القوة المنظمة والمرتبة ما يساوي ما تمتلكه الدول القوقعيه.

2- **النظام الدولي نظام فوضوي لا تراتبي:** بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تقوم بالتحكم وإدارة شؤون العالم، وتفرض قواعد للتحرك على باقي الدول.

(1) حسن على الساعوري، العولمة وامبراطورية العالم، مجلة دراسات حوض النيل (مركز أبحاث ودراسات حوض النيل، الخرطوم، العدد 2 ديسمبر، 2000) ص 106.

(2) Stephen Walt: International Relations: One World, many Theories (Foreign Policy. Vol. 110, No. 46, 1998) pp 29-46.

3- **الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها**: حيث تتحرك على نحو منفرد للدفاع عن نفسها وعن أمنها، وسعيها نحو البقاء والحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه على رأس أولوياتها.

4- **الدول لا تثق في بعضها البعض**، ولا يمكن لإحداها أن تعرف بالتأكيد نوايا الدول الأخرى.

5- **الدول تسعى نحو البقاء بتفكير جدي**، فهي إذا فاعل عقلاني (Instrumentally Rational Actor)

وبالمقارنة بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة يمكن حصر نقاط الاختلاف في الاتي : [1]

1- وحدة التحليل في الواقعية الكلاسيكية هي الدول، أما في الواقعية الجديدة فهي النظام الدولي.

2- اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية بالنسبة للواقعية الكلاسيكية، يكون من خلال تفاعل الدول، أما بالنسبة للواقعية الجديدة فالعلاقة تكون باتجاهين الاتجاه الأول أسباب العلاقات الدولية تقع في مستوى تفاعل الوحدات الدولية، والآخر يقع في هيكل النظام الذي تتفاعل فيه الدول.

3- منهج التفسير بالنسبة للواقعية الكلاسيكية استنباطي، أما بالنسبة للواقعية الجديدة فهو استنتاجي.

4- جوهر التفسير بالنسبة للواقعية الكلاسيكية هو التركيز على الطبيعة الإنسانية لفهم الصراع السياسي في حين أن جوهر التفسير بالنسبة للواقعية الجديدة يقع في البيئة الدولية والمتمثلة بالفوضى السياسية (Anarchy) للنظام الدولي.

أما فيما يتعلق بـ (الواقعية الميركانتلية)، فبالرغم من أنها تعترف بإمكانية أن يقلل الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتزايد من الاستقلال الاقتصادي القومي، إلا أنها في الوقت نفسه حرصت على إبراز ما يمكن أن يحمله هذا من فرص للدولة ذاتها من حيث القدرة على الوصول إلى العديد من أسواق الدول الأخرى دون الحاجة إلى الاندماج السياسي، وبالتالي المحافظة على السيادة. [2]

ولكن على الرغم من قوة الأطروحات والافتراضات التي جاءت بها النظريات الواقعية في حقل العلاقات الدولية، إلا أنها تعرضت لموجة من الانتقادات وخضعت لمراجعة الباحثين، وقد انصبت أساساً حول غموض بعض المفاهيم المحورية مثل مفهوم المصلحة القومية ومفهوم القوة إذ ليس ثمة معيار واحد يمكن من خلاله قياس هذين المفهومين، ومن الانتقادات الموجهة للواقعية أيضاً ما يتعلق بمكانة الدولة في الأدبيات الواقعية باعتبارها الفاعل الوحيد أو الأهم على أقل تعبير، أو التستر خلف مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في زمن تشهد فيه هذه المبادئ تراجعاً واضحاً، وتركز الانتقادات على دور الفاعلين من غير الدول في التفاعلات الدولية وتأثيراتها في صياغة

(1) عدنان محمد الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية (مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 29 العدد 2 صيف 2001)، ص 16.

(2) Robert Gilpin: The Richness of the Tradition of political Realism, in: Robert Keohane: Neorealism and its Critics (New York: Colombia University press, 1986) p 317.

وتوجيه السياسات العالمية، ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، ويعد هذا الانتقاد هو الأبرز، حيث إن اعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في النظام الدولي يجعل الاعتراف الواقعي بدور الفاعلين من غير الدول شبه غائب، وخاصة أن دور هؤلاء الفاعلين أخذ بالتعاظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. (1)

ومما يجدر ذكره هو أن المدرسة الواقعية أهملت الجوانب الأخرى من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للقوى الفاعلة داخل الدول، ومن ناحية أخرى إن الدولة ليست دائماً موحدة من الداخل بل هناك مصالح متنافسة وأحياناً متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصلحة والضغط والمؤسسات الإعلامية وغيرها.

المحور الثاني : القوة التفسيرية للنظرية الواقعية للعلاقات الروسية التركية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة

اولاً: العلاقات الروسية التركية في ضوء التفسير الواقعي :

شهدت العلاقات التركية الروسية سجلاً حافلاً بالنزاعات منذ أن خاضت الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية قرابة 17 حرباً بين عامي1568-1917، فقد عرفت العلاقات التركية الروسية خلال القرون الأربعة الماضية حروباً ونزاعات وتوترات كبيرة بسبب الصراع على النفوذ وتجاورهما الجغرافي. (2)

أدي أنهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، ونهاية العالم ثنائي القطبية، إلى التأثير على سياسات الدول الخارجية، فالموقع الجغرافي لهذه الدول وادوارها السياسية خلال الحرب الباردة والتغيرات الإقليمية نتيجة أنهيار حلف وارسو، هي إشارة لدرجة تأثير نهاية الحرب الباردة في كل دوله. (3)

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، حيث لعب هذا الحزب دور اقليمي مؤثر ودخل في تحالفات عدة مع قوى دولية واقليمية، إذ أن المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جاءت مع وصول حزب العدالة والتنمية كانت لها نتائج ورؤية واسعة للتحولات الخارجية والداخلية، ومن هذه الدول روسيا، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتى عام 1991، شهدت هذه الفترة تطوراً واسعاً وكبيراً في العلاقات التركية الروسية،

(1)جيمس دورتي، وآخر النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي(كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1985) ص12.

(2) زهراء عماد، مستقبل العلاقات التركية الروسية، مجالات التقارب وقضا يا خلاف (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 2018)، ص 12.

(3) محمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية، (مجلة رؤية تركية، عدد 27، يناير 2017)، ص9.

ولاسيما بعد رفض الاتحاد الأوروبي طلب تركيا في الانضمام له، إذ سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع روسيا الجديدة والجمهوريات السوفيتية السابقة. (1)

وقد تسارع انفتاح علاقات الطرفين تجاه بعضهما البعض منذ وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتن للسلطة عام 2000، وانتهاج حزب العدالة والتنمية التركي لسياسة إنهاء المشكلات مع دول الجوار ومن ضمنها الدول المطلة على البحر الأسود كروسيا، طراً تحسن ملحوظ علي العلاقات الثنائية رغم وجود خلافات مزمنة بين الدولتين ذات التأثير الاقليمي والدولي بحكم التاريخ والجغرافيا والنفوذ والانخراط في الشؤون الإقليمية والدولية، إلا أن العلاقات بدأت تتخذ طابعا تقاربيا أكثر فأكثر منذ 2004 حيث بدأ البعد الاقتصادي وتحديدا في مجال الطاقة يلعب دورا مهما في التأسيس لعلاقات جديدة وشراكة استراتيجية. (2)

وفي إطار محاولة روسيا النهوض اقتصاديا عمدت إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء من ذوي الاقتصادات الضخمة، مثل ألمانيا والصين والهند وفرنسا، ومع امتلاك تركيا إمكانيات استراتيجية واعدة ودخولها ضمن مجموعة العشرين لم تعد روسيا تنظر إليها مجرد تابع غربي أو عضو في حلف الناتو أو من منظور الإرث الصراعي التاريخي، ولكن كشريك تجاري وجيواستراتيجي يمكن العمل معه لمواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية المحتملة.

ففي ظل هذه الظروف تطلعت روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي الذي تراجع بفعل العقوبات الأمريكية الأوروبية، وبسبب تدني أسعار النفط، كما تتطلع روسيا إلى محاولة استقطاب تركيا عبر الامتيازات الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة، وتحييدها فيما يتعلق بالسياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليفا تقليديا للغرب، وبالفعل فقد التزمت تركيا الحياد قدر الإمكان عندما قامت القوات الروسية باجتياح جورجيا في 2008، كما لم تقم بالمشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نهاية 2013 والتي انتهت بضم شبه جزيرة القرم. (3)

أما تركيا فسعت من خلال تطوير شراكتها مع روسيا إلى تحقيق أهداف استراتيجية على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، فهي تتطلع إلى أن تصبح المركز الإقليمي الرئيسي للطاقة ونقل النفط والغاز من الشرق إلى أوروبا، وكذلك تعول تركيا على روسيا لإحداث تحول استراتيجي في مكانتها الإقليمية بعد أن اختل توازن القوى الإقليمية غير

(1) زهراء عماد، مرجع سابق، ص 24.

(2) محمود خليفة جودة، ابعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000 - 2013) (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015)، ص 113.

(3) ناصر زيدان، العلاقات التركية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019)، ص 49.

تقليدية لصالح إسرائيل وإيران في المجال النووي ومجال تقنيات الفضاء والتي تعتبر روسيا مصدرا أساسيا ومتاحا لهما، أما على المستوى الدولي فإن تركيا تسعى ووفقا للبرامج السياسية والاقتصادية التي فاز بها حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان إلى تحقيق أهداف استراتيجية في مجال التنمية الاقتصادية والوصول بتركيا إلى المرتبة الاقتصادية العاشرة عالميا بحلول عام 2023. (1)

رغم الآفاق الواسعة والمبشرة في مجال التعاون بين البلدين تبقى عرضة للتهديد والانتكاس بسبب الخلافات المتعلقة بمشكلات بنيوية بين البلدين في ملفات وقضايا جيواستراتيجية، إذ لم تستطع حتى الآن المقاربات الثنائية الجديدة إلغاء الخلافات التاريخية بينهما كما ظهر ذلك في الرفض التركي الصامت لمجريات ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014، ولم تنجح حتى في تقليص حجم هذه الخلافات في محيطهما الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أو البحر الأسود وجنوب القوقاز والموقف من أرمينيا وأذربيجان والقضية القبرصية ودعم روسيا لليونان، بالإضافة إلى ذلك الارتباطات الدولية لتركيا كونها إحدى دول حلف الناتو. (2)

وتدرك كل من روسيا وتركيا أن المصالح الوطنية وحدها هي التي تفرض التقارب الراهن، كما تدركان تماما أن المنطلقات التاريخية والطموحات القومية لا تزال كامنة في سياساتهما الخارجية تجاه بعضهما البعض، وبالتالي لا يعني التوافق على المصالح الضرورية إلغاء حالة التنافس التاريخي والتناقضات السياسي، وإذا كان هذا التناقض لم يظهر في العلاقات الثنائية خلال العقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرين ، فإنه يتجلى بصورة واضحة في الأقاليم المجاورة (كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا والبحر الأسود) خلال السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين ، وهذا يشير إلى أن المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية التركية القائمة على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب الآخر لا تزال قائمة ولكن ليست في صميم العلاقات المباشرة بين الطرفين. (3)

ثانياً : العلاقات الروسية التركية ما بعد الحرب الباردة :

أ ـ العلاقات التركية الروسية من 1991 إلى 2000 :

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أواخر عام 1991، كان متوقعاً أن تخضع العلاقات التركية الروسية لتحول ما ، اندفاع متبادل نحو نشاط دبلوماسي بين تركيا وروسيا، توج بتوقيع الطرفين على معاهدة الصداقة والتعاون سنة 1992، التي سعت لإعداد وترتيب أسس إستراتيجية لاستمرار تحسن هذه العلاقات، ومع نهاية الحرب الباردة، أصبحت العلاقات

(1) ارون ستاين، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وايران والعراق، (مركز البيان والتخطيط، 2017)، ص65.
(2) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 49.
(3) أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الروسية التركية، (دار المنهل، بيروت، 2017)، ص 193.

التركية الروسية مهمة لكلتا الدولتين في المحيط الإقليمي، وواجهت روسيا مطالب انفصالية في الشيشان، إضافة إلى مسألة قتال تركيا ضد عناصر حزب العمال الكردستاني المحظور بتركيا ، ما جعل العلاقات بين البلدين تمر بمرحلة من التوتر بين عامي 1995 و1999، حيث كانت روسيا تقدم الدعم السياسي لهذا الحزب، فيما كانت تركيا تقدم دعماً للمسلحين في الشيشان في قتالهم ضد الروس، ومع نهاية التسعينيات، شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تحسناً ملحوظاً في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية، حيث تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات، من بينها (اتفاقية التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب)، واتفاقية بإنشاء مشروع خط أنابيب (السيل الأزرق). [1]

ب- العلاقات التركية الروسية من 2000 إلى 2016 :

رغم وجود العديد من القضايا الخلافية بين روسيا وتركيا ، إلا أن هذه العلاقات بينهما أخذت طابعاً تقاربياً خاصة منذ 2004، حيث لعب البعد الاقتصادي دوراً مهماً في التأسيس لعلاقات إستراتيجية، وفي سنة 2008، تحولت روسيا إلى أهم شريك تجاري لتركيا، لا سيما في مجال الطاقة، إلا أن هذه العلاقات شهدت توتراً عقب التدخل الروسي العسكري في جورجيا سنة 2008، رغم ذلك فقد التزمت تركيا الحياد قدر الإمكان، ولم تقم بالمشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، حيث انتقدت تركيا التدخل الروسي إستيلاءها على جزيرة القرم. [2]

ومن هنا، نرى من خلال السرد التاريخي للتطور العلاقات الروسية التركية في ضوء الثوابت والمتغيرات أن طبيعة العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد عبر مدار التاريخ، وهذا ما يمكن تفسيره في ضوء ثلاث عوامل:-

أ - يرتبط بالجغرافية السياسية واستراتيجية القيادة السياسية في الدوليين.

ب - يخص حجم الملفات والارتباطات الدولية والاقليمية لكل طرف.

ج - متجدد في ضوء طبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما.

وعليه يمكن وصفها بالعلاقات المتقلبة بين الثابتة والمتغيرة من جهة وبين التحسن والتوتر وعدم الاستمرار على منوال واحد من جهة اخرى، يعود ذلك إلى انتقاء كل منهما إلى توجه أو تحالف معاكس للآخر.

(1) عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في العلاقات السياسية 2000 - 2009، (مجلة دراسات إقليمية، العدد 21، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل) ص 4-5.

(2)أحمد الدياب، ابعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته، (مجلة سياسة الدولية، العدد 203، أكتوبر، 2016)، ص221.

ثالثاً : التفسير الواقعي للبعد الاقتصادي في العلاقات الروسية التركية :-

تعد العلاقات الاقتصادية الركيزة الأساسية في تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول وخاصة من جهة الموقع الجغرافي الذي يؤدي دوراً كبيراً في مستوى العلاقات الاقتصادية وهذا ما يحكم بالدرجة الأولى العلاقات الروسية التركية بعد أنتهاء الحرب الباردة فقد شكلت العلاقات الاقتصادية حجر الزاوية في مسار العلاقات بين البلدين، ولاسيما في القضايا الاقليمية ذات البعد السياسي والاقتصادي المشترك وقد انعكس ذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم لتتحول روسيا إلى شريك تجارى مهم مع استمرار الخلافات السياسية حول قضايا استراتيجية مهمة كالأزمة الأوكرانية والسورية والليبية، وقد ركز الطرفان على التعاون في مجال الطاقة كالنفط والغاز، وعقدت الكثير من الاتفاقيات في هذا المجال، وشيدت العديد من المشاريع المشتركة لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا والشرق عبر الأراضي التركية، إضافة إلى ذلك الزيادة في حجم الاستثمارات والتبادل التجاري والسياحي التي ساهمت في دعم وتطوير اقتصاد البلدين لينتقل التعاون الاقتصادي بينهما من الشريك المهم إلى أهم شريك إستراتيجي. [1]

وانطلاقاً من إدراك الطرفين الروسي والتركي لأهمية التقارب الاقتصادي بينهما ومساهمته في تعزيز نفوذ كل منهما في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، بدأت العلاقات الاقتصادية تسير بوتيرة أعلى مع استمرار الخلاف الدبلوماسي أو السياسي على العديد من القضايا الإقليمية، وبالطبع كان الدافع الاقتصادي هو الأساس وراء هذا التقارب، إذ يدرك الروس أن تركيا هي الممر الرئيسي للغاز الروسي إلى أوروبا، كما أن الجانب التركي يدرك الأهمية الاقتصادية من مرور الغاز الروسي عبر أراضيها، لذلك استمرت العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي بين الطرفين بالنمو والازدهار إلى أن تأسس (مجلس الأعمال التركي - الروسي عام 1991)، ومن ثم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين عام 1992 التي وضعت الأسس الاستراتيجية لاستمرار تحسن العلاقات بينهما، ولكن الأحداث التي جرت في الشيشان أعادت علاقتهما إلى التوتر ولاسيما بين عامي 1995-1999، والدعم التركي للشيشان في مواجهة الروس رداً على الدعم الروسي لحزب العمال الكردستاني. [2]

(1) مثنى فائق مرعي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط، دراسة في التأثير والتأثر، (مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد 11، د.ت) ص 27.

(2)عبد الحق حجاب، العلاقات التركية - الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002-2017، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بو ضياف المسيلة، الجزائر، 2017)، ص 13.

لتعود بعدها العلاقات الاقتصادية إلى التحسن ويؤسس (مجلس الأعمال الروسي - التركي عام 2004) الذي نتج عنه تأسيس علاقات اقتصادية مباشرة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات خاصة في مجال الطاقة.[1]

وكان لتولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا أثراً كبيراً في التقارب الاقتصادي بين الطرفين، ولاسيما بعد التوجه السياسي الذي طرحه الحزب، والذي يقوم على التعاون بين جميع القوى الدولية، والعمل على إنهاء الخلافات الإقليمية، أو التخفيف منها لصالح الكسب الاقتصادي الذي تمكن من خلاله الحزب من الفوز في الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الحكومة التركية بمفرده عام 2002، وقيام رئيس الحزب (أردوغان) بزيارة رسمية الى روسيا خلال العام نفسه لطمأنت الروس، وتبديد مخاوفهم ولاسيما فيما يتعلق بالشيشان.[2]

وهكذا كان من غير الممكن لتركيا التخلي عن التعاون الاقتصادي مع روسيا مع الخلافات والتوترات السياسية التي حصلت وتحصل بين الحين والآخر.[3]

وقد تضمنت الفترة (2006-2008) تجسيداً للشراكة الاقتصادية الاستراتيجية بين الطرفين؛ ليرتفع خلالها حجم التبادل التجاري من (21,044) مليار دولار عام 2006 ،إلى (37,847) مليار دولار عام 2008، وكان التركيز في تلك المرحلة على التعاون في مجالات الطاقة، ولاسيما الغاز والنفط الذي تسعى روسيا لتصديره عبر تركيا، وحاجة تركيا لهذا المكون الاقتصادي المهم داخلياً وخارجياً، وقد عد هذا التعاون الأول من نوعه منذ نشوء تركيا عام 1923، لتصبح روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا.[4]

واستمرت العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية الروسية - التركية مع تجدد الخلافات السياسية تجاه العديد من القضايا الإقليمية ولاسيما التدخل الروسي في جورجيا عام 2008، فقد عارضت تركيا استيلاء الروس على جزيرة القرم، والخلاف حول الأزمة الأوكرانية، والأزمة السورية وتعارض المواقف بينهما، وكان (الغاز والنفط) هما المحركان الأساسيان لاستمرار هذه العلاقات، ولاسيما خلال عام 2012 الذي شهد تطوراً ملحوظاً في مسار العلاقات الاستراتيجية الاقتصادية بين الطرفين، مع الأثر السياسي الإسقاط الطائرة الروسية من قبل الأتراك عام 2015 الذي

(1)عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية - العلاقات الروسية التركية مثالاً، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2016)، ص 103.

(2) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، ط 1، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014) ص 30.

(3)عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية - العلاقات الروسية التركية مثالاً، مرجع سابق، ص 106.

(4) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 48.

انتهى بالاعتذار التركي، وبعد اتجاه روسيا لفرض عقوبات اقتصادية على تركيا، استمر التعاون الاقتصادي النشط بين الطرفين، وكان لمحاولة الانقلاب على أردوغان عام 2016 ووقوف روسيا إلى جانبه دور كبير في إعطاء العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين زخماً كبيراً. (1)

ولا تزال العلاقات الاقتصادية الروسية - التركية تتطور باستمرار مع الخلافات التي تحصل بين الحين والآخر حول الأحداث الجارية في سورية، ولاسيما حول (الشمال السوري ومنطقة إدلب)، إذ تقوم تركيا بدعم المجموعات الإرهابية المسلحة بشكل مباشر ضد القوات السورية، وتمنع الوصول إلى تسوية تتعارض مع أطماعها الاستعمارية العثمانية القديمة والمتجددة، بحيث وصل الأمر إلى حد المواجهة المباشرة بين القوات التركية الغازية أصلاً والقوات السورية في الشمال السوري، الأمر الذي استدعى من الجانب الروسي التدخل لوقف إطلاق النار في 2020/3/5. (2)

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول: إن العلاقات الاقتصادية الروسية - التركية مستمرة بالصعود كونها تقوم على أسس استراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح الطرفين، ولاسيما في مجال الطاقة كالغاز والنفط مع الخلافات السياسية التاريخية على مناطق متعددة كآسيا الوسطى، والقوقاز والشرق الأوسط التي سرعان ما تعود للاستقرار بحكم الحرص الشديد من الطرفين على استمرار العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية، وعدم تأثرها بالخلافات السياسية، وكانت الأمثلة على ذلك واضحة خاصة في الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية.

رابعاً : دوافع تطوير العلاقات الاقتصادية الروسية - التركية:-

تسعى روسيا وتركيا بشكل كبير لتطوير علاقاتهما الاقتصادية ووضع الاستراتيجيات الكفيلة لضمان التعاون طويل الأمد في مختلف المجالات الاقتصادية، ولاسيما في مجال الطاقة مع الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية. (3)

أ- الدوافع الروسية :

توجد العديد من الدوافع الاقتصادية التي تسهم في سعي روسيا لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا من أهمها:-

(1)عبد الحق حجاب، العلاقات التركية - الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002-2017، مرجع سابق، ص 16.

(2) مثني فائق مرعي، مرجع سابق، ص 66.

(3) وحيد إنعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ،(مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، د .ت)، ص 56.

1- مواجهة المخاطر الاقتصادية الحالية والمحتملة، ولاسيما بعد الأزمة مع أوكرانيا، والموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا وما نتج عن ذلك من انخفاض في أسعار النفط الروسي الذي يعد من أهم دعائم الاقتصاد الروسي. (1)

2- النظر إلى تركيا على أنها عامل من عوامل (إعادة التوازن للاقتصاد الروسي)، ولاسيما أنه من المرجح عدم عودة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كما كانت عليه على الأقل في الوقت القريب.

3- السعي الروسي لاستقطاب تركيا عبر العديد من الإغراءات الاقتصادية لربط المصالح التركية بمجالات استراتيجية مع روسيا، كالفضاء، والطاقة النووية، والنفط والغاز والسياحة بروابط وثيقة جداً بحيث يصعب على الاقتصاد التركي التخلي عنها مستقبلاً.

4- التأثير في مواقف تركيا السياسية في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، وهذا ما حدث خلال موقف تركيا المحايد من الأزمة الروسية مع أوكرانيا، ومع المبادرات الروسية بشأن الأزمة السورية.

5- حضور القوة، إذ تسعى روسيا إلى إيجاد سوق جديدة متجددة لتجارة الأسلحة، ولاسيما في منطقة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عبر المراحل التاريخية.

6- كسب المزيد من الأسواق التجارية للمنتجات والصناعات الروسية في منطقة الشرق الأوسط، ودول الاتحاد الأوروبي، وشمال أفريقيا عبر تركيا وسورية.

7- القلق الروسي من إمكانية حدوث تقارب تركي مع دول الخليج العربي المعارضة للوجود الاقتصادي والعسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. (2)

ب- الدوافع التركية:-

تعول تركيا على استمرار تطوير علاقاتها الاقتصادية الاستراتيجية مع روسيا لضمان العديد من القضايا من أهمها :-

1- إحداث تحول استراتيجي في مكانتها الإقليمية والدولية، وتحقيق طموحها بأن تصبح مركزاً إقليمياً للطاقة، ولاسيما في مجال نقل النفط والغاز الروسي عبر أراضيها وضمن مشاريع استثمارية إلى الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.

(1)جيمس سلادن، وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، 2017، انظر الرابط الآتي: https://www.rand.org/

(2)عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر،2015)، ص 9.

2- اعتبار السوق الروسية فرصة كبيرة للمنتجين الأتراك لزيادة صادراتهم من المواد الاستهلاكية وتغطية العجز في أوروبا، والحفاظ على السياحة الروسية المنعشة للاقتصاد التركي.

3- تعزيز الوضع التفاوضي بشأن السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واستغلال الخلاف الروسي الغربي للدخول بقوة وكسب الأسواق الروسية.

4- تعزيز العلاقات مع دول آسيا الوسطى ذات البعد التاريخي والثقافي والوجداني مع تركيا.

5- تعزيز طموح حزب العدالة والتنمية في الاستمرار بقيادة تركيا، إذ شكلت التنمية الاقتصادية التي اتبعها الحزب دوراً كبيراً في فوزه بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002 وتشكيله الحكومة التركية بمفرده. (1)

ومن أهم الدوافع التركية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع روسيا أيضاً ولاسيما بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية عام 2015، وانقلاب عام 2016 في تركيا:

1- الخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا بعد إسقاط الطائرة الروسية، وحدوث الأزمة مع روسيا، فقد تراجع حجم التبادل التجاري بينهما، وتوقف تدفق السياح الروس، كما جمدت مؤقتاً مشاريع استراتيجية بالنسبة لتركيا مثل مشروعي محطة (أك كويو) للطاقة النووية، والسيل التركي (Turkish Stream) للغاز الطبيعي اللذين يبلغ حجم الاستثمار الإجمالي فيهما 40 مليار دولار.

2- تأكيد ارتباط أمن الطاقة التركي بروسيا إلى حد كبير، إذ تستورد تركيا 55% من حاجتها من الغاز الطبيعي، و7% من حاجتها من النفط الروسي. (2)

3- في ظل انكفاء تركيا على ملفاتها الداخلية، تجد أنه من المناسب تهدئة بعض الملفات الخارجية المتأزمة مع روسيا، وفي مقدمتها الملف السوري الذي تملك روسيا تحديداً كلمة نافذة فيه. (3)

ويتضح مما سبق أن لكل طرف دوافعه الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجعل من تطوير العلاقات بينهما في غاية الأهمية، إذ تسعى روسيا في علاقاتها مع تركيا لضمان البوابة الاقتصادية نحو أوروبا والشرق الأوسط من جهة، والحد من الطموح التركي في آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، في حين تسعى تركيا لاستثمار علاقاتها مع الجانب الروسي في بناء الاقتصاد التركي الذي قد يؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية إقليمية لطالما سعت إلى تحقيقها.

(1) شاناز حكيم محمد، وآخر، تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره علي النمو الاقتصادي1989 – 2015 (كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السلمانية، العراق، 2017)، ص115.

(2) سعيد الحاج، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 يوليو 2016، انظر الرابط الآتي:http://www.turkpress.co/

(3) سعيد الحاج، المرجع السابق ، ص 75.

الخاتمة :

تعد النظرية الواقعية (Realism Theory) أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبر عن أوضاعه، وأن هناك تناسقاً بين المصالح وتعتبر هذه النظرية الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، أما الفواعل ما دون الدولة، فأعطتهم أهمية ثانوية، بدليل أن العالم مكون من مجموعة دول، فالتفاعل مقتصر على الدولة، وأنها فاعل عقلاني رشيد قادر على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها، وتنظر النظرية الواقعية إلى النظام الدولي على أنه نظام فوضوي، تعتمد فيه الدول على قدراتها من خلال عدم وجود سلطة عليا تحمي الأمن الدولي، ولا توجد دولة عالمية تحكم العالم، ونتيجة لغياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، فإن كل دولة تعتمد على ذاتها للحفاظ على أمنها، كما تلجأ للتحالفات لدعم قدراتها، كما ركزت على مفهوم المصلحة، وأن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها العليا المتمثلة في حفظ البقاء والأمن القومي، وتعتبر النظرية الواقعية الأساس النظري لهذه الدراسة، فمن ناحية، ترتكز هذه النظرية على مفهوم المصلحة، وهو بالفعل المفهوم الأساسي الحاكم لطبيعة العلاقات التركية الروسية التي تحكمها العديد من المصالح، سواء الاقتصادية أو السياسية.

ومن ناحية أخرى، تركز النظرية الواقعية على مفهوم القوة الذي لا يعني القوة العسكرية بقدر ما يعني مدى قدرة كل دولة على ممارسة التأثير على الدول الأخرى، وهذا ما تعتمده روسيا، خاصة في سياستها الخارجية، في محاولة لاسترجاع مكانتها كقطب عالمي مؤثر في النظام الدولي.

وبسبب طبيعة المصالح التركية الروسية نلاحظ أن العلاقات بين الدولتين تتسم بالتوتر تارة، وعدم الاستقرار تارة اخرى، سبب التنافس المباشرين الدولتين في مناطق استراتيجية عدة، إلا ان العلاقات الثنائية بينهما بدأت بالتحسن التدرجي مع تسلم بوتين للسلطة مطلع عام 2000 في روسيا ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 وانتهاج الطرفين سياسة مرنه ازاء بعضهم البعض استهدفت تقليل عوامل التوتر بين البلدين وتعزيز أوامر التعاون في المجالات كافة وتحول الطرفين إلى مفتاح للأمن والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، مع وجود عناصر توتر كبيرة في قضايا سياسية ودبلوماسية يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في مسار تطور العلاقات الاقتصادية ولكن الطرفين يسعيان بشكل دائم للتخفيف من هذه الخلافات عن طريق التفاهمات الآنية أو المرحلية حرصاً على مصالحهما الاقتصادية المشتركة من جهة التي وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مجالات اقتصادية مهمة كالنفط والغاز، ولاستغلال تلك العلاقة الاقتصادية في التأثير بمواقف وقضايا إقليمية ودولية من جهة أخرى، ليبقى خيار التهدئة واحتواء الأزمات هو السيناريو الأفضل للطرفين، في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المناطق التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي في علاقاتهما الاقتصادية ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقاً مما سبق وفي ضوء تساؤلات البحث، فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- تعد المصالح الاقتصادية الروسية - التركية من أهم الدوافع والمحددات الاستمرار تطور العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات التي يمكن من خلالها التوصل إلى حلول أو تفاهمات سياسية ودبلوماسية وأمنية في قضايا إقليمية ودولية تهم الطرفين.

- من المتوقع استمرار العلاقة الاقتصادية المتميزة بين روسيا وتركيا على الأقل في المدى المنظور، نظراً لتشعب مصالحهما الاقتصادية وتعدد مجالاتها ومشاريعها ومخططاتها المستقبلية، والظروف التي يمكن أن تلحق بالطرفين في حال حدوث توتر أو صراع بينهما.

- من المتوقع استمرار حالة التنافس (الضمني) بين الطرفين، نظراً لتخوف كل طرف من إضعاف الطرف الآخر في مناطق جغرافية وقضايا إقليمية تعد من أهم ما يعزز مكانتهما السياسية والاقتصادية.

- ان الخلافات الروسية التركية الأساسية لا تزال قائمة في السياسة الخارجية لكلا البلدين وان مرد التقارب الحاصل هو ضرورة واقعية فرضتها المصالح على الطرفين.

- ان الطاقة هي المحرك أساسى للعلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا، حيث توفر روسيا 60% من احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي ، بالاضافة لحاجة روسيا لمدد النفط والغاز الى اوروبا عبر الاراضي التركية .

- ان ازمات الربيع العربي كشفت طبيعة الصراع التاريخي بين البلدين ووضعت موسكو وانقرة وجها لوجه في الازمة السورية والليبية.

- ان روسيا وتركيا في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتن والتركي رجب طيب أردوغان استطاعا تجاوز حالة العداء التاريخي وتجسيد شراكة اقتصادية استراتيجية في صالح البلدين.

- استمرار سعي كل من روسيا وتركيا لإيجاد مركز وموقع اقتصادي وسياسي وعسكري في آسيا الوسطى، والقوقاز، والشرق الأوسط، أو إحداث تحول استراتيجي في مكانتهما الإقليمية، في إطار ما يمكن تسميته بـ (حضور القوة).

وفي ضوء هذه النتائج فإنه يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية الروسية - التركية ستبقى حجر الزاوية والمحدد الرئيسي في تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية.

المراجع باللغة العربية:-

1- أحمد الدياب، ابعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته، (مجلة سياسة الدولية، العدد 203، أكتوبر، 2016).

2- ارون ستاين، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وايران والعراق (مركز البيان والتخطيط، 2017).

3- إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط5، 1987).

4- أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الروسية التركية، (دار المنهل، بيروت، 2017).

5- جيمس سلادن، وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، 2017، انظر الرابط الآتي: https://www.rand.org/

6- حسن على الساعوري، العولمة وامبراطورية العالم، مجلة دراسات حوض النيل (مركز أبحاث ودراسات حوض النيل، الخرطوم، العدد 2 ديسمبر، 2000).

7- حنا عزوز بهنان، تركيا والاتحاد السوفييتي 1980- 1996، دراسة سياسية، (مجلة دراسات إقليمية، العدد 16، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009).

8- زهراء عماد، مستقبل العلاقات التركية الروسية، مجالات التقارب وقضا يا خلاف (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 2018).

9- ستيفن والت، العلاقات الدولوية: عالم واحد ونظريات عدة (الثقافة العالمية، 1998).

10- سعيد الحاج، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 يوليو 2016، انظر الرابط الآتي:http://www.turkpress.co/

11- شاناز حكيم محمد، وآخر، تطور حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا وأثره علي النمو الاقتصادي1989 – 2015 (كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السلمانية، العراق، 2017).

12- عبد الحق حجاب، العلاقات التركية - الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002-2017، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بو ضياف المسيلة، الجزائر، 2017).

13- عدنان محمد الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية (مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 29 العدد 2 صيف 2001).

14- عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية - العلاقات الروسية التركية مثالاً، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2016).

15- عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر،2015).

16- عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في العلاقات السياسية 2000 - 2009، (مجلة دراسات إقليمية، العدد 21، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل).

17- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993).

18- مثنى فائق مرعي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط، دراسة في التأثير والتأثر،(مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد11، د.ت).

19- محمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية، (مجلة رؤية تركية، عدد 27، يناير 2017).

20- محمود خليفة جودة، ابعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000 - 2013) (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015)

21- محمود خليفة جودة، ابعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000 - 2013) (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015).

22- مروة محمود فكري، اثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات، دراسة نظرية (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ط2004،1).

23- معمر فيصل خولي، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، ط1، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014).

24- ناصر زيدان، العلاقات التركية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019).

25- وحيد إنعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط،(مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، د .ت).

26- وزغور تفكجج، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، (جامعة البحر الأسود، 2018).

المراجع باللغة الانجليزية:-

1- Colin Hay: Political Analysis: A Critical Introduction (Hampshire: palgrave, 2002).

2- John baylis Steve Smith: The Globalization of World Politics, (London: Oxford University press. 2nd edition, 2008).

3- Kenneth Waltz: Politics Structures, in R. Keohane (ed.): neo-realism ans Its Crities (New York: Colombia University press, 1986).

4- Kenneth Waltz: Theory of International politics (USA Addison Wesley Company, 1979).

5- Michael W. Doyle: Ways of War and Peace (New York: W. W Norton & Company, 1997)

6- Rober Gilpin: U.S Power and the multinational Corporations (New York: basic Books, 1975).

7- Robert Gilpin: The Richness of the Tradition of political Realism, in: Robert Keohane: Neorealism and its Critics (New York: Colombia University press, 1986).

8- Stephen Walt: International Relations: One World, many Theories (Foreign Policy. Vol. 110, No. 46, 1998).